

Distr.: General
10 August 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



الجمعية العامة
الدورة الرابعة والستون
مجلس الأمن
السنة الخامسة والستون

البندان ١٤ و ١٨ من جدول الأعمال

التراعات التي طال أمدتها في منطقة مجموعة بلدان
جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وآثارها على
السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي
الحالة في الأراضي المحتلة بأذربيجان

رسالة مؤرخة ٦ آب/أغسطس ٢٠١٠ موجهة إلى الأمين العام من القائم
بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

لقد ذكرت حكومة أذربيجان مرارا وتكرارا أن هناك مجموعة من الأدلة المقنعة تثبت عدوان أرمينيا العسكري على أذربيجان. فالحقائق تبين بوضوح أن أرمينيا تتحمل المسؤولية الرئيسية عن شن حرب على أذربيجان واحتلال أراضيه، وارتكاب أخطر الجرائم الدولية أثناء النزاع، والقيام بعمليات تطهير عرقي، وخلق ثقافة أحادية العرق في الأراضي الأذربيجانية التي استولت عليها. علاوة على ذلك، تعمل أرمينيا على ضمان وجود كيان انفصالي تابع لها أنشئ على نحو غير مشروع داخل أراضي أذربيجان المعترف بها دوليا، وذلك من خلال مجموعة متنوعة من الوسائل، منها إبقاء قوات عسكرية في منطقة ناغورني كاراباخ وغيرها من المناطق المحتلة في أذربيجان.

ووفقا لما ذكرته وزارة الدفاع في أرمينيا وتقارير وسائط الإعلام الجماهيري في ذلك البلد، وقعت في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٠ حادثة استخدمت فيها أسلحة نارية، وأسفرت عن خسائر بشرية في إحدى الوحدات العسكرية التابعة للقوات المسلحة الأرمينية المنتشرة في مقاطعة خوشافاند المحتلة من أذربيجان. وأفادت التقارير أن ملازما أقدم (ويدعى فارديجيس



تاتيفوسيان، وهو من يريفان، بأرمينيا) ، وخمسة مجندين (وهم غاريجين هوفسيبيان، من إيتشمياتزين، بأرمينيا، وأندرانيك سركسيان، من يريفان، بأرمينيا، وروبرت هوفهانيسيان، من فانادزور، بأرمينيا ، وميناسيان أرتيوم، من تشاريتسغان، بأرمينيا، وكارو أيفازيان، من يريفان، بأرمينيا)، وجميعهم مواطنون أرمن وقيمون في أرمينيا، أرسلوا للخدمة في الأراضي المحتلة في أذربيجان في إطار خدمتهم العسكرية، قتلوا نتيجة لأعمال عنف وتبادل إطلاق نار فيما بين القوات المسلحة الأرمينية.

وليس هذا هو المثال الوحيد عن التعسف الذي يسود في القوات المسلحة لأرمينيا. فوفقا لتقارير وسائط الإعلام الجماهيري الأرمينية، قتل، في ١٦ يوليو ٢٠١٠، مجند آخر من أرمينيا، وكان يبلغ من العمر ٢٢ سنة، ويدعى أرمان أفاكيان، على يد الضابط المسؤول عنه في إحدى الوحدات العسكرية التابعة للقوات المسلحة الأرمينية المنتشرة في الأراضي المحتلة من أذربيجان.

إن الحوادث المذكورة أعلاه، هي وحوادث أخرى عديدة من نفس النوع ، تبين بوضوح أنه على الرغم من محاولات الجهات الرسمية في يريفان إخفاء ضلوع القوات المسلحة لأرمينيا مباشرة في الأعمال القتالية العسكرية ضد أذربيجان ووجود هذه القوات في المناطق المحتلة لأذربيجان، لا تزال أرمينيا تمارس سيطرة عسكرية فعلية على هذه الأراضي.

والجدير بالذكر، في هذا الصدد، أن عدم قانونية هذه الأعمال تم تأكيده مرارا وتكرارا على الصعيد الدولي بطريقة لا يشوبها أي لبس.

فقد ظل مجلس الأمن يؤكد باستمرار سيادة أذربيجان وسلامتها الإقليمية، وعدم جواز استخدام القوة للاستيلاء على الأراضي. ودعا أيضا، في عدد من المناسبات إلى انسحاب قوات الاحتلال الفوري والكامل وغير المشروط من جميع الأراضي المحتلة في أذربيجان.

واتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة موقفا مماثلا في قرارها ٢٤٣/٦٢ المؤرخ ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٨ المعنون "الحالة في الأراضي المحتلة في أذربيجان".

أما القرار ١٤١٦ (٢٠٠٥)، الذي اتخذته الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا في ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، فقد أشار، على وجه التحديد، إلى أن "مناطق شاسعة من أراضي أذربيجان لا تزال تحتلها قوات أرمينية"، وأكد من جديد أن "قيام دولة عضو باحتلال أراضي دولة أخرى يشكل انتهاكا خطيرا للالتزامات تلك الدولة بوصفها عضوا في مجلس أوروبا".

وأكد البرلمان الأوروبي في قراره الصادر في ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٠، المعنون "حاجة الاتحاد الأوروبي إلى استراتيجية بشأن جنوب القوقاز"، جملة أمور منها سيادة بلدان المنطقة وسلامتها الإقليمية، وطالب بانسحاب القوات الأرمنية من جميع أراضي أذربيجان المحتلة.

بناءً على ذلك، فقد أُقر على النطاق الدولي بأن الأراضي الأذربيجانية هي تحت الاحتلال، وأن أرمينيا ضالعة بنشاط في نشوء تلك الحالة واستمرارها. إن احتلال تلك الأراضي بالقوة يشكل انتهاكا صارخا من جانب أرمينيا لمبادئ القانون الدولي ذات الصلة، ويستتبع تحمّل تلك الدولة المسؤولية عن ذلك على الصعيد الدولي، وهي مسؤولة تنطوي على جملة أمور منها الالتزام بوقف الأعمال غير القانونية، وتقديم التأكيدات والضمانات الملائمة بعدم تكرارها.

فلا بد لأرمينيا، إزاء الانهيار الكامل لسياستها التوسعية وتدهور المعنويات الواضح في قواتها المسلحة، اللذين تؤكدهما أدلة صارخة، منها الأحداث الدامية الأخيرة التي سبق ذكرها، من أن تدرك في الأخير أنه، من أجل مصلحتها الخاصة ومن أجل إحلال سلام واستقرار دائمين، لا يوجد بديل آخر أمامها سوى الإهاء الفوري لاحتلالها غير الشرعي لأراضي أذربيجان، ونبذ مطالبها الإقليمية، وإقامة علاقات حسن جوار مع جميع دول المنطقة.

وسأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار بندي جدول الأعمال ١٤ و ١٨ من دورتها الرابعة والستين، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) توفيق موسايف

القائم بالأعمال بالنيابة